" الحكامة الامنية " مقاربة جديدة لإصلاح المنظومة الشرطية في دول المغرب العربي

الباحث : **بخدا عبد الكريم** سنة ثانية دكتوراه
قسم العلوم السياسية
أ.د . بوحنية قوي ، أستاذ
جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

ملخص :

يأتي موضوع إصلاح المنظومة الشرطية انطلاقا من اعتبار الأمن عملية تتطلب الإصلاح بناء علـــى النظـــرة المتعقلـــة بالتوازنات الدولية الشاملة، واعتماد إصلاحات جذرية في مفاهيم السلطة والمواطنة ونقاط التلاقي بينهما ومنها الحكامة الأمنيـــة. فالأصل في هذه الأخيرة أنها تعبير عن ممارسة السلطة السياسية ،وادارتها لشؤون المجتمع وموارده، واليوم . وترتكز الحكامـــة الامنية على نوعين إحصائية ورقابية، أي أنها عقلية تعمل بمجموعة من القناعات والآليات كالضبط وتوجيه نشاطات المؤسسات ، وكذلك تشجيع التسيير التشاركي واحترام الضوابط القانونية ، بينما المرتكز الرقابي فيتمثل في التقييم والنقد الموضوعي بتعليـــل القرارات من خلال الدراسات والتقارير واستطلاعات للرأي ..الخ ، ومن هذا المنطلق تاتي اهمية الحكامة الامنية كركيزة تنطلق منها الدول المغاربية لا صلاح المؤسسة الشرطية وا ستكمال متطلبات عمليات الانتقال الديمقراطي السليم في هذه الدول .

الكلمات المفتاحية : الحكامة الامنية ، الاصلاح الشرطي ، الشرطة ، شرطة المجتمع ، ترشيد العمل الشرطي

Abstract :

The subject matter of reforming the police system comes from recognizing security as a process that requires transformation based on a complete view of international balance, and adopting drastic reforms in the concepts of power and residency, and the points of assembly between them, including security domination. The latter is an expression of the exercise and management of political power for community affairs and resources. The security governance is based on two types of statistical and monitoring, ie, it is an attitude that works with a set of convictions and mechanisms such as control and directing the activities of institutions, as well as encouraging participatory management and respect for legal controls, while the supervisory basis is in the evaluation and objectively criticism of the resolutions through studies, reports, view polls, This stems from the importance of security governance as the basis of the Maghreb countries, not the reform of the police establishment and the completion of the requirements of the correct democratic switch processes in these countries .

key words : Security governance, Police reform, police, community police , rationalization of policing .

مقدمة :

كان ينظر إلى جهاز الشرطة منذ منتصف القرن التاسع عشر باعتباره من مؤسسات الصالح العام، وهو ما يعنى ضرورة احتكار الدولة لوظيفة توفير الأمن. بيد أن هذا التعريف الذى يقوم على احتكار الدولة لوظيفة الأمن تم تحديثه منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضى، حيث ظهرت مؤسسات وشركات خاصة تقوم ببعض وظائف الشرطة . وعلى مدى العقدين الماضيين شهدت الدول المتقدمة والنامية على السواء تحولات فارقة فى مجال مرفق الأمن الشرطى ليس فقط فى ميدان الفصل بين من يوفر الخدمة الأمنية، ومن يقوم بها فعلاً، ولكن أيضاً على مستوى القيام بالوظائف الأمنية بعيداً عن الدولة ومؤسساتها الحكومية. وعليه أصبح من المهم اليوم عند الحديث عن اصلاح المنظومة الشرطية فى مراحل التحول من نظم الاستبداد وإدارة عمليات الانتقال الديموقراطى التركيز على أداء المهام الشرطية بغض النظر عن طبيعة من يقوم بهذه المهام. وقد مرَّت العديد من الدول التي خرجت من أنظمة شمولية بتجارب مختلفة لتحويل دور الشرطة من خدمة النخبة السياسية، وحماية أمن النظام، إلى خدمة المجتمع وتطبيق القانون.[1] وسوف نحاول من خلال هذه الدراسة اعطاء لمحة حول مسالة اصلاح المنظومة الشرطية في الدول المغاربية وفقا لمقاربة الحكامة الامنية وذالك من خلال العناصر التالية :

- **السياق الامني والسياسي لقضية الاصلاح الشرطي**
- **اشكاليات وتحديات اصلاح الشرطة المغاربية**
- **الحكامة الامنية ومستقبل اصلاح المنظومة الشرطية**

❖ **- السياق الامني والسياسي لقضية الاصلاح الشرطي :**

بقيت المسالة السياسية و الأمنية من أهم القضايا العالقة في الدول المغاربية واكثرها تعقيدا أمام تصاعد وتيرة الإرهاب والجريمة المنظمة من جهة وتعطل المسار الانتقالي ومؤسسات الدولة وما افرزه ذلك من أزمة سياسية حادة من جهة أخرى . وفي ظل هذا الوضع المتازم وغير المستقر تصبح قدرة الدولة على اصلاح المنظومة الشرطية ضعيفة وغير راسخة في اغلب الاحيان ، وهو ما كشفه الربيع العربي بصورة مثيرة مدى الغضب الشعبي تجاه قوى الشرطة وأجهزة الأمن الداخلي التي حافظت على الأنظمة الاستبدادية وحكومات الحزب الواحد، أو الحكومات غير التمثيلية.

اتّخذت كل حالة مساراً مختلفاً. بيد أن المرحلة الانتقالية لم تؤدّ في أي منها إلى توافق دائم بين الأطراف السياسية الفاعلة الرئيسة أو في المجتمع عموماً في مايتعلق بدور قطاع الشرطة والحوكمة فيه ، وغيرها من الإدارات التي تعمل في الغالب تحت الإشراف المباشر لوزارات الداخلية. ويبدو هذا جلياً في مايتعلق بضبط الأمن في أوسع معانيه: الدفاع عن النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد؛ وقمع المعارضة؛ وإنفاذ القواعد الاجتماعية، وهو مايقوم به قطاع الأمن برمّته .

ففي تونس كانت قوات الشرطة في خدمة الدولة وليس المواطن ، اذ كان النظام يعتمد قبل الثورات العربية على الامن الداخلي بطريقة سلطوية . وتفجّرت الثورة في تونس عندما أحرق محمد البوعزيزي نفسه بعد أن تعرّض لعدد من الإهانات من قبل الشرطة في ديسمبر 2010 .[2]يعنبر العام 2013 حافلا بالمستجدات بعد ان كان المسار السياسي معطلا لمدة سنتين بسبب عدم وجود دساور ينص على اصلاحات مؤسسية ، وطالب المجتمع المدني بادخال اصلاحات في قطاع الامن وتحديد المهام والادوار بصورة واضحة والواجبات المترتبة عنها في ظل التحديات الامنية الجديدة التي واجهتها ولا سيما العمليات الارهابية المتكررة التي ادت الى تمديد حالة الطوارئ حتى نهاية عام 2014 وتحديد منطقة الحدود مع ليبيا منطقة عازلة لمحاربة انواع التهريب كافة .[3]

وفي ليبيا، اشتعلت الثورة في شهر فبراير 2011 بعد اعتقال فتحي تربيل – وهو محامي في قضايا حقوق الإنسان مثّل أسر الضحايا الذين سقطوا في مذبحة سجن أبو سليم في يونيو 1996، حين قُتل أكثر من 1,236 سجين سياسي برصاص قوات أمن معمر القذافي .[4] تعاني البلاد مجموعة مذهلة من الكوارث. فهناك حكومة مركزية ضعيفة تكافح لفرض سلطتها، وشهدت المنطقة الشرقية المضطربة دوامة من العنف المتفاقم. إضافة إلى كل ذلك، تعاني ليبيا من اضطراب أمني. وعادة مايُعزى ذلك إلى قوة واستقلالية الجماعات الثورية المسلحة في البلاد (تعرف في اللغة المحلية، اعتماداً على حجمها، بـ"الكتائب"، و"الألوية" و"السرايا") امام الضعف المقابل للجيش الرسمي والشرطة النظامية.[5]

اما في الجزائر والمغرب على غرار العديد من الدول التي شهدت الانتقال قبيل ثورات الربيع العربي تؤكّد تجارب هذه الدول أن المقاربات التكنوقراطية في مايتعلّق بإصلاح قطاع الأمن عاجزة عن تحقيق الغرض. والأمر ببساطة أن التركيز على ترقية ورفع مستوى المهارات الفنية والقدرات العملياتية، في غياب تحسين حوكمة الأجهزة الأمنية، يُمكِن تقويضه بسهولة من قِبَل تحالفات مناهضة للإصلاح ، وقد يحقق النهج التدرُّجي نجاحاً جزئيّاً حيثما تتوفّر بعض التعددية - كما هو الحال في الجزائر والمغرب .[6]

إن القطاع الأمني الذي يعمل بطريقة فعالة ووفق آليات معينة تدعم معايير الجودة في إطار من المؤسسية والشفافية والمراقبة والتعاون المجتمعي ، فانه يساعد على تحقيق الامن في المجتمع ويشكل عاملا محفزا للانتاج والتنمية ويشجع الاستثمار في المجتمع . و يمكن الحديث عن تبلور ثلاث نماذج رئيسية تدفع باتجاه ضرورة إصلاح القطاعات الأمنية على المستوى الدولي على النحو التالي:

1-في أعقاب النزاعات المسلحة: في هذه الحالة تكون البنية الامنية للدولة في حالة تدمير شاملة، كما تكون المؤسسات السياسية غير موجودة أو غير فاعلة وتكون الحالة الامنية متدهورة للغاية من جراء النزاعات ، وفي هذه الحالة تكون عملية الاصلاح الأمني أقرب الى عملية إعادة البناء الامني ويكون هدفها بناء هيكل أمني متسق مع متطلبات المرحلة.

2-في إطار عملية التحول الديمقراطي: تكون الدولة على حافة الانتقال من نظام سياسي الى نظام سياسي جديد برؤى ومتطلبات جديدة، ومن ثم تكون هناك حاجة الى تطوير الأداء الأمني للقطاعات الشرطية ليكون داعما لهذا الانتقال.

3-في الدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة: وتكون الدولة في هذه الحالة في حاجة الى فرض قيم العدالة و إعلاء دولة القانون والتركيز على قيم المواطنة، وتكون عملية الاصلاح الأمني في هذا السياق أشبه بعملية إعادة التوجية وادخال عدد من المصطلحات الخاصة بمعايير العمل الشرطي والكفاءة والمحاسبة على أساس الصلاحيات الممنوحة التي من شانها ان ترفع كفاءة القطاعات الامنية .[7]

❖ **- اشكاليات وتحديات اصلاح الشرطة المغاربية :**

لتحقيق أهداف إصلاح قطاع الشرطة الأساسية التي تتجلى في حوكمة القطاع الأمني الفعالة وتحسين مستوى خدمات الأمن والعدالة، لا بدّ من التغلب على بعض العقبات الكبرى ومن ضمنها نذكر عقبات تواجهها دول الربيع العربي التي نجحت ثوراتها في إسقاط الطغاة: ولا بدّ من الإشارة إلى أن أماكن أخرى من العالم العربي تواجه أيضاً هذه العقبات و تتجلى في ما يلي :

العقبة الأولى في الاستقطاب السياسي الشديد الذي يمكن أن يؤدي إلى تسييس عملية إصلاح قطاع الأمن فضلاً عن العنف السياسي.[8] مايؤدّي إلى شلّ الحكم. وبالنسبة إلى قطاعات واسعة من المواطنين، باتت شرعية الحكومة تتحدّد من خلال قدرتها على قمع الأطراف أو الجماعات السياسية أو الاجتماعية التي يُنظر إليها على أنها تُشكِّل تهديداً،

مايؤدّي إلى بعث الممارسات السلطوية. ونتيجة لذلك، يصبح العنف "العملة المتداولة" التي يتم من خلالها ممارسة الحوكمة والمعارضة على حد سواء.[9]

أما العقبة الثانية فهي المقاومة الداخلية والخطط الفاسدة التي تضعها الفصائل المناهضة للإصلاح ضمن القطاع الأمني :

تقدم تجربة ما بعد العام 2011 في تونس العديد من الدروس القيمة . فقد تمثّل أكبر إخفاق في العملية الانتقالية في أن الجهود الأولية لإطلاق إصلاح القطاع الأمني لم تكن مدعومة بوحدة هدف كافية، أو بناء فعّال للتحالفات السياسية والتوافق الاجتماعي، أو بسياسات إصلاحية متماسكة. وفي جو من الاستقطاب العلماني-الإسلامي، بينما تسبّبت محاولات لتعيين مسؤولين أمنيين كبار جدد في ظهور اتهامات بأنها تسعى لفرض سيطرة حزبية على قطاع الأمن. في المقابل، فإن ميل حزب "النهضة" و"نداء تونس" لاسترضاء قطاع الأمن، في الغالب بزيادات في الرواتب وتمييع الضوابط القانونية عليه وتجهيزه بمعدات جديدة، سمح له بالتخندق ومقاومة الجهود الرامية لجعله شفافاً وخاضعاً للمساءلة.[10]

هذا النوع من العقبات لا يمكن علاجه عن طريق أي توليفة مُتصوَّرة من الشفافية وقواعد الرقابة الموصى بها في الأطر التقليدية لإصلاح قطاع الأمن .هذه أمور مهمة وضرورية، لكنها لايمكن أن تكون فعّالة إلا إذا رأت النخب السياسية والفعاليات المؤسّسية المؤثّرة أن هناك مصلحة في تمكينها، وتلك الرؤية هي في الواقع مفتاح إصلاح قطاع الأمن عموماً. وبالتالي فإن مقاومة القطاعات الأمنية للإصلاح الجدّي، يهدّد الدول المغاربية التي تمرّ في مراحل انتقالية بانهيار منهجي وظهور منافسين سياسيين أكثر تطرّفاً، كما ظهر في ليبيا بصورة واضحة .

القدرة المحدودة وضعف موارد الحكومات المنتخبة حديثاً:

وتواجه معظم الدول المغاربية التي تمرّ في مراحل انتقالية أزمات مالية حادة وهي غير قادرة أو غير راغبة في مباشرة العمل بإصلاحات اقتصادية وإدارية وقضائية واسعة؛ ولا التفاوض على عقود اجتماعية جديدة شاملة؛ أو إنهاء الأنظمة الريعية القائمة على المحسوبية تماماً. في ظل هذه الظروف، يصبح الفساد في قطاع الأمن - وفي أرجاء جهاز الدولة والمجتمع كافة - نوعاً من الضريبة أو تكلفة تحويل تنشأ لأن الحكومات لم تعد قادرة على توفير الخدمات والاستحقاقات الأساسية.[11]

في حين تكمن العقبة الرابعة في ضعف المؤسسات الديمقراطية: فبروز تشكيلات واطياف سياسية افتقدت للخبرة في كثير من الاحيان ظلت عاجزة عن الوقوف في وجه المؤسسة الامنية ومسايرة عملية الانتقال والتحول ضمن المؤسسات الامنية ، التي اكتفت في حد ذاتها باجراء تعديلات شكلية بعيدة عن الجوهر. وتتجلى العقبة الخامسة في المعرفة والخبرة المحدودة لمتطلبات إصلاح قطاع الأمن : واقتصرت الاصلاحات بالنظر في سطحيات الفعل او الممارسة الشرطية ومدى سلامتها قانونا بما يضمن الحفاظ على النظام العام والامن واحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية التي تكفلها المواثيق الدولية والتشريعات الداخلية ، ومن ناحية اخرى انعكس غياب الكادر البشري المؤهل ضمن الاطر المؤسساتية الشرطية مما اعطى انطباعا سيئا ونفورا مجتمعيا من المشاركة مع اجهزة الامن في التعاطي مع المشكلات الامنية .

لتكون العقبة السادسة هي عملية نزع السلاح والتسريح واعادة الدمج غير المكتملة للمقاتلين السابقين المناهضين للنظام لا سيما في ليبيا .[12]

كما يواجه الاصلاح الشرطي موجة من المشكلات التي عرقلت عملية التحول الديمقراطي وابرزها :

اولا : غياب استراتيجية واضحة للاصلاح :

يحتاج اصلاح المؤسسة الشرطية في دول المغرب العربي الى رؤية واستراتيجية واضحتي المعالم ترسم اليات الانتقال ، وليس غريبا ان تواجه جهود الاصلاح متاعب جمة في تغيير الرؤى الراسخة وطرق العمل . وقد علمتنا التجارب المقارنة للانتقال الديموقراطي تميل اكثر الى اجراء اصلاحات جزئية وسريعة الانجاز .

غير ان تجارب الدول الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية لم ترق الى درجة النضج المطلوب ، فالرؤى التي يتم تداولها حاليا في موضوع المؤسسة الامنية واصلاحها ان كانت رؤى لا تزال في مرحلة بدائية ، غير كافية لتشكيل خطة اصلاح متماسكة قابلة للتنفيذ .

اما السلطة الحاكمة فهي مازالت غير قادرة على الاصلاح وغير قادرة على تحديد الاولويات وترتيبها بما يقتضيه من ارساء اليات الرقابة الفاعلة ، تتولى تنفيذها بشكل تدرجي وفق هرم زمني معين وفي اطار ميزانية مضبوطة .وفي ظل غياب هذه المكونات الرئيسية لا مجال للحديث عن سياسة او استراتيجية لا صلاح قطاع الشرطة ، بل كل ما في الامر معالجات ظرفية لمشاكل عالقة ولعل مسالة مقاومة الارهاب بما يتطله ذالك من مراجعة جذرية احد الامثلة عن قصور الرؤيا وعدم القدرة على التطرق الى اصلاحات هيكلية .

يبقى أن وضع تصور جديد للأمن في الدول المغاربية هو خيار دقيق وحساس لأنه لو قدمت هذه الرؤية الجديدة على أنها في تعارض مع التصور القديم السائد لما شعرت المؤسسة الأمنية بأنها مستهدفة في وجودها ومصالحها ولما رفضتها. لذلك فإن التحدي الرئيس يكمن في الحد من هذه الريبة ومن قابلية التصدي الى أي تغيير، وأن نحقق في المقابل قبول جميع مستويات المنظومة الشرطية وهياكلها بأن هذه التغييرات الجوهرية التي يتم طرحها تصب في مصلحتهم وليست موجهة ضدهم، وأنهم فاعلون في هذا التغيير .[13]

ثانيا : فقدان ثقة المواطنين في قوات الأمن بسبب الانتهاكات السابقة واستمرار الإفلات من العقاب:

إذ يحتاج دور المؤسسة الأمنية إلى مراجعة جذرية، لا على مستوى المفاهيم والتصورات فقط، ولكن أساسا على مستوى المهام التي يفترض أن تضطلع بها في مجتمع ديمقراطي يسود فيه القانون. لذلك، من باب الأوليات تحديد الاحتياجات الأمنية وضبطها بما يعكس احتياجات المواطنين ومتطلباتهم من حرية وعدالة اجتماعية وتنمية واستقرار .

ثالثا : اهتزاز شرعية المؤسسات الشرطية في الدولة وانعدام التوافق السياسي بين مختلف الأطراف والمؤسسات الرئيسة في الدولة

وعليه، فلا بد من تنقية المناخ السياسي في البلاد وتحقيق الوفاق بين مختلف الأطراف السياسية الفاعلة في الدولة، من أجل ضمان بيئة ملائمة للقيام بالإصلاحات الضرورية وتأمين صيرورتها، وهو ما لم يتحقق بعد. وفي غضون ذلك، على الرغم من المحاولات الكثيرة في هذا الاتجاه، بما في ذلك الحوار الوطني القائم راهنا في ليبيا وتونس على سبيل المثال .[14]

❖ **- الحكامة الامنية ومستقبل اصلاح المنظومة الشرطية :**

قبل أن نشرع في الحديث عن التصورات المأمولة لقانون ينعكس في سلوك "شرطة مغاربية ديمقراطية أكثر مدنية" خاصة بعد ثوررات الربيع العربي. لذا من الهام أن يكون الإطار القانوني سليما حيث يعد شرطاً مسبقا لضمان الحكم الرشيد لقطاع الأمن، والذي لابد وأن يتسم بالفاعليه والنجاعة والخضوع للمساءلة، حيث تسهل أي عملية لإصلاح القطاع الأمني بمراجعة شاملة للتشريعات الوطنية التي تنظم هذا القطاع وإعادة صياغتها، والتركيز علي تحديد ومعالجة مواطن التعارض وغياب الوضوح الذي يكتنف أدوار المؤسسات الأمنية المختلفة وصلاحيتها .[15] و تعرض الدراسة القواعد التي تدعونا لإعداد إطار قانوني حديث لقطاع الأمن وهي كالتالي:

1- أن يحدد دور وصلاحيات المؤسسات التي تدير الأجهزة الشرطية وتفرض الرقابة عليها.
2- أن يحدد هذا الإطار القانوني دور مختلف الأجهزة الشرطية والمهام الموكلة لكل منها.
3- أن يوفر هذا الإطار القاعدة اللازمة لإجراء المساءلة، حيث أنه يضع حداً فاصلاً واضحاً بين السلوك القانوني والسلوك غير القانوني.
4- أن يعزز هذا الإطار الثقة العامة ويرسخ شرعية الحكومة وقوى الأمن التابعة لها في نظر المواطنين .
5- ان يحدد الامتيازات الممنوحة لاجهزة الامن ولافرادها والقيود المفروضة على صلاحياتهم .[16]

ويمكن أن نتساءل لماذا نقوم بعملية إصلاح المؤسسة الشرطية، ويمكن تلخيص الإجابة في عدد من الأسباب كالتالي:

1- تكريس مشروعية وتلائم الحكومات وقوات الأمن التابعة لها على المستويين الداخلي والدولي .
2- تفادي تكرار الخروقات السابقة لحقوق الانسان علي يد قوات الشرطة
3- بروز عدد من الأصوات المطالبة بالإصلاح الأمني.
4- التمازج والخلط – لدى الشرطة - في ظل الانظمة السابقة بين حماية رأس النظام السياسي وحماية المجتمع .
5- زيادة معدلات الفساد في جهاز الشرطة والقيادات التي كانت تدير هذا الجهاز
6- ضعف اليات الرقابة والمساءلة داخليا وخارجيا .[17]

بسبب الاحتقان الاجتماعي الخطير الذي شهدته الدول المغاربية " خلال فترات متباينة، أصبح مطلب إرساء الحكامة الأمنية من المطالب الملحة للمنظمات الحقوقية الوطنية. كما أصبح يشكل تحدي حقوقي مؤلم بالنسبة لهذه الدول ، نظرا للاحتكاك الخطير الذي يقع بين الفينة والأخرى، بين الأجهزة الأمنية التي يسكنها هاجس الحفاظ على الأمن العام، والمواطنين الذين يلجؤون للاحتجاج كحق من الحقوق المكفولة لهم بموجب التشريعات الأساسية "الدساتير" والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، للتعبير عن مطالبهم الإجتماعية أو الحقوقية أو الإقتصادية أو السياسية .[18] هذا وتفترض المقاربة الأمنية طرح عدد من الأسئلة في ارتباطها بالحكامة حتى يمكن محاكاتهما بشكل جيد وهي: لماذا وكيف ومتى تستعمل القوة ؟ وما حدود استعمالها؟ وما هي العلاقة بين استعمال القوة والحكامة الأمنية؟ [19]

اولا : ترشيد الحكامة الامنية في الدول المغاربية :

أوصت هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية في تقريرها النهائي بترشيد الحكامة الأمنية عبر عدد من الإجراءات أبرزها المراقبة والتحقيق البرلماني في مجال الأمن والمراقبة الوطنية للسياسات والممارسات الأمنية والتكوين المتواصل لأعوان الأمن في مجال حقوق الإنسان. ودعت توصيات الهيئة إلى تفعيل آثار قاعدة "الحكومة مسؤولة بشكل تضامني عن العمليات الأمنية وحفظ النظام العام وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان والزامها باخبار الجمهور والبرلمان باي احداث تستوجب تدخل القوة العمومية ،[20] فلا يمكن للدول المغاربية أن تتقدم بخطوات تكون كفيلة بتيسير ولوجها إلى النادي الديمقراطي، إذا لم تكن لديه الرغبة الصادقة والإرادة السياسية الحقيقة في إقرار الحكامة الأمنية الرشيد التي تتأسس على ضرورة ربط المسائلة بالمحاسبة. ترسيخ هذه الحكامة لن يتم دون تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة من ضمنها مايلي :

* المراقبة والتحقيق البرلماني في مجال الأمن،
* المراقبة الوطنية للسياسات والممارسات الأمنية،
* التكوين المتواصل لأعوان السلطة والأمن في مجال حقوق الإنسان،
* ربط المسؤولية بالمحاسبة في عمل الأمنيين،
* تقوية أداء لجان تقصي الحقائق البرلمانية بالخبرة الأمنية والقانونية.[21]

ثانيا : انسنة الجهاز الشرطي

1- التكوين المتواصل لأعوان السلطة والأمن في مجال حقوق الإنسان : وضع برامج تخص التكوين والتكوين المستمر في مجال حقوق الإنسان وثقافة المواطنة والمساواة، لفائدة المسؤولين وأعوان الشرطة والمكلفين بحفظ النظام، بالاستناد على المعايير الدولية والتشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان , واعداد ونشر متواصل لدلائل ودعائم ديداكتيكية بهدف توعية وتحسيس مختلف المسؤولين وأعوان الأمن بقواعد الحكامة الجيدة على المستوى الأمني واحترام حقوق الإنسان. وتقوية ثقة المواطنين في سيادة القانون، والرفع من درجة وعيهمم بحقوقهم ومسؤولياتهم،[22] وهو ما اكده المدير العام للأمن الوطني الجزائري عبد الغاني هامل حول عصرنة ومهنيّة جهاز الأمن الوطني والتي أصبحت يقول "ضرورة في ظل الإستراتيجية الأمنية التي ترتكز على متانة وقوة الآلة التدريبية في إعداد شرطة عصرية، بما يُعزز شعور المواطنين بالأمن ."[23]

2- تعزيز الحماية القانونية والقضائية لحقوق الإنسان:

- التعزيز القانوني للحقوق والحريات الفردية والجماعية تدقيق المساطر والآليات القضائية القبلية والبعدية الكفيلة بضمان التوازن بين ضرورة توسيع مجالات الحرية وصيانة كرامة الأفراد وحياتهم الخاصة وما يقتضيه مكافحة الإرهاب والحقد والعنف والتمييز بشكل متوازن.
- تجريم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ملائمة التشريع الجنائي الوطني وتعهدات والتزامات بلادنا فيما يخص المعايير الدولية، [24]

مستقبل اصلاح المنظومة الشرطية مغاربيا :

الإصلاحات الشرطية في بعدها الاستراتيجي : وعليه تقتضي هذه الإصلاحات التركيز على ثلاث مبادئ أساسية:

1-تصحيح العقيدة الأمنية: أن الخطأ الأكبر الذي وقعت فيه المؤسسة الشرطية في الدول المغاربية أنها كانت في خدمة شخص واحد ونظام واحد . لذلك صار إلزاما وقبل كل شيء أن يقع تحويل المنظومة الأمنية من منظومة في خدمة النظام إلى منظومة في خدمة المواطن.

2-إخضاع المنظومة الشرطية للرقابة: من بين الأسباب أدت إلى تقول وزارة الداخلية وارتكاب أجهزتها وأعوانها لأبشع الجرائم والانتهاكات للحريات وحقوق الإنسان هو انعدام جميع أنواع الرقابة، ففي النظم الديمقراطية التي تحترم القانون تخضع المؤسسات، وبشكل خاص الأجهزة الأمنية التي تمتلك وسائل الإكراه للمراقة والمسألة وتفي مسائلة أجهزة الشرطة خضوع النشاطات التي تنفذها هذه الأجهزة بداء من سلوك أفرادها وانتهاء بالاستراتيجيات الخاصة بعملياتها واجراءات التعيين فيها او ادارة موازاناتها للمراقبة من قبل عدد من المؤسسات وتفترض قيم الحكامة الامنية الرشيدة أن تخضع المؤسسة الأمنية لرقابة خارجية وأخر داخلية، أما الرقابة الخارجية فيمارسها البرلمان عن طريق اللجان البرلمانية المختصة، والمجتمع المدني خاص عن طريق لجان حقوق الإنسان وعن طريق الإعلام، كما يمكن لهاته الرقابة أن تمارسها لجنة وطنية تتكون من برلمانيين ونشطاء من المجتمع المدني وخبراء في المجال الأمني من المستقلين، وأما الرقابة الداخلية فهي رقابة ذاتية تمارسها الإدارة المركزية للأمن على نشاط وسلوكات أعوانها، ويمكن لهذه الرقابة أن تكون ناجعة (إذ توفر شرط الجدية والشفافية) لأنها الأقدر على فهم البيئة الأمنية ولأنها تعزز ثقة أفراد الشرطة الموجهة إليهم تهدف في إجراءات تحقيق نزيهة، ولكنها لا تلغي في نهاية المطاف الرقابة الخارجية.[25]

الإصلاحات الشرطية في بعدها العملي:و يمكن اختزال جملة الإصلاحات العملية الضرورية في ثلاثة:

1- مراجعة المنظومة التشريعية للمؤسسة الشرطية: لا شك أن المنظومة نخرها الفساد منذ عقود فقد تكون في حاجة إلى مراجعة جذرية للتشريعات التي تحكمها والتي هي سبب من أسباب فشلها فالإطار القانوني السليم يبقى دائما شرطا ضروريا مسبقا لضمان الحكم الرشيد لقطاع الأمن "لأنه يضبط مشمولات الأجهزة الأمنية وامتيازاتها وحدود صلاحياتها وطرق مراقبتها، ويفترض عند صياغة التشريعات الجديدة مراعاة مدى تطابقها مع المعايير الدولية المعتمدة وأولها معيار الشفافية الذي يستوجب.

2- إعادة هيكلة مختلف أجهزة الأمن: تنبع الحاجة إلى مدونة سلوك مهني من عمق الهوة التي كانت تفضل ولا تزال بين رجل الآمن والمواطن، فاسترجاع ثقة المواطن لا يكون إلا بضبط مدونة تحدد أخلاق المهنة ومبادئها، والالتزامات المحمولة على رجل الأمن، وحدود سلطة، كما تحدد هذه المدونة التزام المواطن باحترام القانون والتعاون مع عون الأمن 1على فرص سيادته للتحول بذلك المدونة إلى عقد اجتماعي بين الأمنيين والمجتمع المدني .[26]

3- الالتزام بمدونة لقواعد السلوك المهني: يفترض هذا الأمر بالأساس تأهيل العنصر البشري واعادة النظر في سياسة الانتشار الامني .

- تأهيل العنصر البشري: لا بد من إيلاء العنصر البشري الأهمية التي يستحق لأنه بدون إطارات وأعوان أكفاء لا يمكن تحقيق الأمن ويفترض هذا الأمر مراجعة معايير الانتداب ومناهج التكوين، كما يفترض أيضا إعادة النظر في برامج التكوين المستمر.
- إعادة النظر في سياسة الانتشار الأمني : يكون ذلك بتخفيف العبء على الإدارة المركزية وبعث مراكز قرار على مستوى الجهات، كما يكون أيضا ببعث مناطق أمنية ذات أولوية حسب خارطة تأخذ بعين الاعتبار خاصة معدلات الجريمة، ويقع تكثيف التواجد الأمني في هذه المناطق مع انتقاء العناصر الأكثر كفاءة وتجهيزهم بوسائل لوجيستية حديثة.[27]

خاتمة :

من خلال ماسبق التطرق اليه اضحت مسالة الاصلاح الشرطي من المسائل التي تؤرق المجتمعات المغاربية رسميا وشعبيا وذالك انه بات من الضروري التركيز على المسائل التالية :

1- الشراكة : وتتمثل بالتفاعل بين الشرطة والمجتمع بمختلف مؤسساته وافراده انطلاقا من الاتصال الايجابي بينهما المبني على الثقة العالية بحيث تصبح الشرطة هي المجتمع والمجتمع هو الشرطة .

2- التغيير التنظيمي : بحيث يتم تغيير النسق الشرطي المتعارف عليه والتحول لتطبيق الشرطة المجتمعية باجراء تغيير حقيق في اداء الشرطة والعمل باسلوب مغاير لما كان سائدا بما في ذالك اختيار الضباط والتدريب وصلاحيات العمل والتنظيم .

3- المساءلة والشفافية : يجب أن يكون نشاط الشرطة مُعلناً ومتاحاً للمراقبة وأن تُنقل أنباؤه بانتظام إلى خارج الهيئة الشرطية .وينطبق هذا الشرط على المعلومات الخاصة بسلوك أفراد الشرطة الأفراد وكذلك عمليات الهيئة ككل . ويجب أن تتجاوز هذه الشفافية، التي تتحقق من خلال إجراءات الإبلاغ والتقارير، حدود هيئة الشرطة نفسها الى هيئات ومؤسسات اخرى .

4- ايلاء اهمية قصوى لمسالة الاصلاح الشرطي الجذري الاستراتيجي او العملي من خلال مراجعة المنظومة التشريعية للمؤسسة الشرطية والالتزام بمدونة لقواعد السلوك المهني تضبط واجبات ومسؤوليات الشرطي في الحالات العادية والاشتثنائية

5- انتهاج مبدا الحكامة الامنية القائمة على ترشيد العمل الشرطي عبر عدد من الإجراءات أبرزها المراقبة والتحقيق البرلماني في مجال الأمن والمراقبة الوطنية للسياسات والممارسات الأمنية والتكوين المتواصل لأعوان والأمن .

الهوامش :

1-حمدى عبدالرحمن ، اصلاح الشرطة والتحول الديمقراطي : دروس افريقية ،بوابة افريقيا الاخبارية ، مقال على الانترنت : http://www.afrigatenews.net/content/

2-يزيد صايغ ، معضلات الاصلاح : ضبط الامن في المراحل الانتقالية في الدول العربية ، مركز كارنيجي للشرق الاوسط ، 30 مارس 2016 .

3-تقرير مؤتمر الخبراء الثاني حول اعادة هيكلة وتحول قطاع الامن العربي ، مركز كارنيجي للشرق الاوسط ، الاردن ، 22-23/ 01 /2014 ، ص 2 .

4-عمر عاشور ، اتمام المهمة : اصلاح قطاع الامن بعد الربيع العربي ، 28 ماي 2013 www.borkingsedu/ar/articles/

5-عمر عاشور، المرجع نفسه .

6-فريدريك ويري و بيتركول ، بناء قطاع الامن في ليبيا ، مركز كارنيجي للشرق الاوسط ، 06 اغسطس 2013 .

7-يزيد صايغ ، اصلاح دولة الامن العربية ، مركز كارنيجي للشرق الاوسط ، 30 مارس 2016 .

8-صلاح حافظ ، واخرون ، المؤسسة الامنية (الشرطية) في مصر وتحديات الاصلاح ، المؤتمر المصري من ملفات الاصلاح المؤسسي ، ص 11 .

9-عمر عاشور، مرجع سبق ذكره .

10-يزيد صايغ ، غياب اصلاح الشرطة والدول الهشة في المراحل الانتقالية العربية ، افريل 2016 .

11-يزيد صايغ ، الامن التونسي وعملية الانتقال الديمقراطي، مركز كارنيجي للشرق الاوسط، فبراير 2016 .

12-يزيد صايغ ، معضلات الاصلاح : ضبط الامن في المراحل الانتقالية في الدول العربية ، مركز كارنيجي للشرق الاوسط ، مرجع سبق ذكره .

13-عمر عاشور، مرجع سبق ذكره .

14-هيكل بن محفوظ ، تطورات القطاع الامني في تونس ، ص 8 الى ص 11 .

15-المرجع نفسه ، ص 3 .

16-صلاح حافظ ، واخرون ، المؤسسة الامنية (الشرطية) في مصر وتحديات الاصلاح ، مرجع سبق ذكره ، 11 .

منظمة العفو الدولية ، المعايير الدولية بشان الشرطة ، ص 8 .

17-صلاح حافظ ، واخرون ، المؤسسة الامنية (الشرطية) في مصر وتحديات الاصلاح ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 ص 12 .

18-خالد اوباعمر ، الحكامة الامنية والتحول الديمقراطي في المغرب : اية علاقة ؟ مقال على الانترنت : www.hespress.com/writers/136561.html .

19-احمد الدرداوي ، مفهوم الحكامة الامنية : الدلالات والمقاربات والابعاد ، مقال على الانترنت : www.morocoworldnews.com/?p-36102

20-هيئة الانصاف والمصالحة ، اللجنة الوطنية للحقيقة والانصاف والمصالحة توصي بترشيد الحكامة الامنية ، المملكة المغربية ، مقال على الانترنت :

www.ier.ma/article.php35darticle-1473

21-خالد اوباعمر ، الحكامة الامنية والتحول الديمقراطي في المغرب : اية علاقة ؟ ، مرجع سبق ذكره .

22-خطة العمل الوطنية في مجال الديموقراطية وحقوق الانسان ، المملكة المغربية ، 2011 -2016 ،ص 39 .

23-عبد الغاني هامل ، عصرنة ومهنية جهاز الامن ضرورة استراتيجية ، المدرسة التطبيقية للامن الوطني بالصومعة البليـــدة ، مقال على الانترنت :

www.echoroukonline.com/ara/articles/

24-هيئة الانصاف والمصالحة ، مرجع سبق ذكره .

25-عاطف صالح الرواتبي ، اصلاح المنظومة الامنية في تونس ما بعد الثورة الواقع والافاق ، مجلـــة الدراســـات السياســـية والاجتماعية ، العدد 2 ، 2012 ، ص60 ص62 .

26-عاطف صالح الرواتبي ، المرجع نفسه ، ص 64 .

27-دليل عمل الشرطة في النظم الديمقراطية ، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ، ص 22 -23.